

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 16 @ .

قال : وإذا اشترك في القتل صبي ومجنون وبالغ ، لم يقتل واحد منهم . .
ش : هذا أيضاً هو المشهور من الروايتين ، والمختار لجمهور الأصحاب ، إذ عمد الصبي
والمجنون في حكم الخطأ ، لعدم اعتبار قصدتهما شرعاً ، وإذا القتل لم يتمحض عمداً
عدواناً ، فلم يوجب القصاص ، كما لو كانا خاطئين وكقتل شبه العمد ، (ونقل ابن منصور
عن أحمد) القصاص على البالغ دونهما ، وهو اختيار أبي بكر فيما حكاه القاضي ، وظاهر ما
في التنبيه على ما تقدم انتفاء القود ، لأن فعله لو انفرد لأوجب فكذلك إذا وجد مع غيره
إذ السقوط عن الغير لمعنى اختص به . .

قال : وكان على العاقل ثلث الدية في ماله ، وعلى عاقلة كل واحد من الصبي والمجنون ثلث
الدية ، وعتق رقبتين في أموالهما ، لأن عمدتهما خطأ . .
ش : أما وجوب الدية عليهم أثلاثاً فلأن ذهب النفس حصل من فعلهم ، والنفس فيها دية ،
وهم ثلاثة ، فكانت الدية عليهم أثلاثاً ، ولأن الدية بدل المحل المتلف ، بدليل اختلافها
باختلافه ، والمحل واحد ، فديته واحدة ، وكذلك الحكم في المسألة السابقة ، إذا عدل
الولي إلى طلب المال ، يجب على شريك الأب بنفسه ، كذا ذكره الشيخان ، وقد يقال : يجب
على شريك الأب جميع الدية ، بناء على المذهب ، من أنه يقتل ، وعلى رواية أن الجماعة إذا
قتلوا واحداً وجبت عليهم ديات ، انتهى . وأما كون ما يلزم العاقل يكون في ماله ، فلأن
فعله عمد ، والعاقل لا تحمل عمداً ، وأما كون ما يلزم الصبي والمجنون يكون على
عاقلتهما ، فلأن فعلهما في حكم الخطأ ، والخطأ والحال هذه تحملها العاقلة ، فكذلك ما في
حكمه . .

وقد شمل كلام الخرقى الصبي العاقل وغيره ، وهو كذلك على المشهور (وعن أحمد) رواية
أخرى في الصبي العاقل أن عمده في ماله ، نظراً إلى أن له قصداً صحيحاً في الجملة ،
بدليل صحة صلاته ، ونحو ذلك ، وسقوط القصاص عنه كان لعدم جريان القلم الخطابي عليه ،
انتظار تكامل عقله . .

وأما كون على الصبي والمجنون عتق رقبتين في أموالهما ، فلأن سبحانه جعل في قتل
الخطأ الدية والكفارة ، وهذا القتل جار مجرى الخطأ ، فأعطي حكمه ، وكان مقتضى قوله
سبحانه : 19 ({ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة }) مع قوله : (لا يجني جان إلا على نفسه
(أن ذلك على الخاطيء أو من بمعناه ، لكن قام الدليل أن الدية في ذلك على العاقلة

فيبقى فيما عداه على مقتضى ما تقدم ، وهذا أيضاً هو المشهور عن أحمد ، بناء على أن على كل واحد من المشتركين كفارة (وعن أحمد) رواية أخرى أن على الجميع كفارة واحدة ، فعلى هذه يكون على الصبي والمجنون ثلثي رقبة ، ونبيه الخرقى بوجوب الكفارة على الصبي والمجنون بوجوبها على البالغ ، وقوله : لأن عمدتهما خطأ ، تعليل لإسقاط القصاص في أصل المسألة ، وفي أن ما لزمهما يكون على عاقلتهما ، وفي لزوم الكفارة لهما .